

Distr. General

26 January 1998

Arabic

Original: French

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية



اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الجمعة، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد م. بوساكا (إيطاليا)

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان

والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها (تابع)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records
.Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان
على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ١١٢ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الإنسان (تابع) A/52/3 و A/52/116 و A/52/173 و A/52/254- و S/1997/567 و A/52/262 و A/52/286-S/1997/647 و A/52/301-S/1997/668 و A/52/347 و A/52/432 و A/52/437 و (A/52/447-S/1997/775)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج المختلفة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/52/468 و A/52/469 و Add.1 و A/52/473 و A/52/474 و A/52/475 و A/52/483 و A/52/489 و A/52/494 و A/52/498 و A/52/548 و A/52/567 و A/52/477 و A/52/66 و A/52/81--S/1997/153 و A/52/180-S/1997/85 و A/52/117 و A/52/125-S/1997/334 و A/52/133-S/1997/348 و A/52/134 و S/1997/349 و A/52/135 و A/52/151 و A/52/182 و A/52/204 و A/52/205)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/52/497 و 205/25/A و A/52/515 و A/52/527 و A/52/472 و A/52/476 و A/52/479 و A/52/484 و A/52/486/Add.1/Rev.1* و A/52/490 و A/52/493 و A/42/496 و A/52/499 و A/52/505 و A/52/506 و A/52/510 و A/52/522 و A/52/583 و A/52/61-S/1997/68 و A/52/64 و A/52/125-S/1997/334 و A/52/170)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها (تابع) (A/52/36 و A/52/182)

(هـ) تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (تابع) (A/52/36 و A/52/182)

بيان استهلالي للمفوض السامي لحقوق الإنسان

حوار مع المفوض السامي لحقوق الإنسان

١ - السيدة روبنسون (مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): ذكرت بأن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان أمور متكافئة ويكمل بعضها بعضا وتقوم بدور حاسم في تحقيق الأهداف الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة، وهو تحقيق السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأعربت مشيرة إلى الولاية التي أسندتها الجمعية العامة إليها، عن إرادتها في أن تكون المدافعة المعنوية عن ضحايا القمع والتمييز والتهميش، في جميع الظروف، وعن التزامها بمنع ما قد يرتكب من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وبالتدخل عند وقف هذه الانتهاكات.

٢ - وقالت إن الهدف ذا الأولوية للمفوضية يتمثل في ترجمة الأحكام الواردة في مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان الى الواقع على الصعيد الوطني، وفي تعزيز تنفيذ هذه الأحكام.

٣ - وقالت إن العمل الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان يهم بصفة مباشرة جميع مجالات النشاط الأخرى. وإن حقوق الإنسان يجري دمجها تدريجياً أيضاً في أنشطة اللجان التنفيذية الرئيسية الأربع (السلم والأمن، والشؤون الإنسانية، والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والأنشطة التنفيذية للتنمية)، التي يشارك فيها المفوض السامي لحقوق الإنسان، وفي أنشطة مجلس الإدارة.

٤ - وتابعت كلامها قائلة إن التعاون والتنسيق بين المنظمات لا غنى عنهما إذا أريد النجاح في أعمال نهج متكامل لحقوق الإنسان على صعيد منظومة الأمم المتحدة. وإن ذلك سيستوجب تنسيق توصيات خبراء الأمم المتحدة وأنشطة مؤسساتها وبرامجها، لا سيما أنشطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٥ - وواصلت كلامها قائلة إن الأمم المتحدة حققت تقدماً كبيراً منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكن هذا التقدم لا ينبغي أن يخفي خطورة المشاكل القائمة، ولا أن ينسي أن جزءاً كبيراً من السكان في العالم يعيش في ظروف من الفقر المدقع. ولا بد من اتباع نهج جديدة لدعم الجهود التي تبذلها الحكومات لفائدة حقوق الإنسان وقد أصبح موظفو المفوضية الآن أكثر حضوراً في الميدان من المقر نفسه.

٦ - وواصلت كلامها قائلة إن التعاون أمر ضروري لحل المشاكل العالمية القائمة في مجال حقوق الإنسان، وإنها مصممة على بذل كل جهد لإظهار المفوضية بمظهر المدافع عن تطلعات جميع البلدان ومصالحتها ويسهل الحوار بشأن حقوق الإنسان، الذي بدوره لا يمكن تحقيق أية نتيجة ملموسة. وأضافت أن إحدى أولوياتها الأخرى ستمثل في الحرص على الاعتراف بحقوق المرأة وحمايتها، مما سيسهل حل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الصارخة أكثر من سواها.

٧ - وبعد أن حيّت سلفها، قدمت لمحة موجزة عما يترتب على إصلاح منظمة الأمم المتحدة من آثار في هيكل المفوضية وعملها، مشددة على الأهمية التي تولى من الآن فصاعداً إلى الحق في التنمية وإلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقالت إن المفوضية ستبذل جهدها لاستخدام الموارد البشرية والمالية المتاحة لها بأقصى ما يمكن من العقلانية، مع العلم بأن أي قرار في هذا الشأن يرجع إلى الدول. وقالت إن عمل المفوضية يستهدف أساساً تعبئة تعاون الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والرأي العام لفائدة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقالت إنه يجب الاستفادة من الخبرات المكتسبة في الميدان من أجل الاستعداد لمواجهة أية حالة طارئة. ولتحقيق ذلك، من الجوهري إعداد قائمة بأسماء موظفين يستعان بكفاءاتهم عند الحاجة، وضمان دعم تقني فعال للعمليات في الميدان. وذكرت أنها شرعت في تحديد أسلوب عمل من أجل جميع شركاء المفوضية أوضح وأسهل منالاً بكثير يأخذ احتياجاتهم في الاعتبار بشكل أفضل.

٨ - وأعلنت أن المفوضية تعتزم إقامة تعاون أوثق، مع المنظمات الإقليمية من جهة، من أجل تنفيذ مشاريع التعاون التقني في بعض المناطق، ومع المنظمات غير الحكومية، من جهة أخرى، من أجل تنفيذ بعض مشاريع التعليم والتدريب.

٩ - وقالت إن تشجيع الحكومات على تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني سيكون من بين أولويات المفوضية، لأن هذه المسؤولية ملقاة على عاتقها، في المقام الأول ما دامت القواعد الدولية قد وضعت وما دامت الآليات الدولية تعمل. وحيث في هذا الصدد مبادرة لجنة حقوق الإنسان بالمكسيك، التي ستنظم حلقة العمل الدولية الرابعة للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان.

١٠ - وتابعت كلامها قائلة إن انتهاكات حقوق الإنسان تتزايد في جميع أنحاء العالم وأن الأوان قد آن للعمل من أجل وضع حد للإفلات من العقاب وإنصاف الضحايا، أفرادا كانوا أم جماعات. وقالت إن إنشاء محكمتين دوليتين مخصصتين مؤخرا يشكل تقدما حقيقيا، ينبغي تعزيزه بإنشاء محكمة جنائية دولية (من المقرر اعتماد نظامها الأساسي بمناسبة عقد المؤتمر الدولي في حزيران/يونيه ١٩٩٨ في إيطاليا).

١١ - وأضافت قائلة إن سنة ١٩٩٨ ستتميز بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالتقييم الذي يجري كل خمس سنوات لإعلان برنامج عمل فيينا؛ وستكون مناسبة للحكم في النتائج وللقيام، مجددا، بتأكيد الالتزامات التي اتخذت في هذه النصوص المؤسسة واستكمالها.

١٢ - وتابعت كلامها قائلة إن جميع مؤسسات الأمم المتحدة تهتم بحقوق الإنسان، ولو أنها لم تعتمد جميعها هذه الحقوق كأساس لعملها ولا تستخدم المصطلحات التقنية نفسها، التي تستخدمها الأجهزة المتخصصة؛ ولذلك ستكون سنة ١٩٩٨ مناسبة ممتازة لكي يتجلى للمجتمع الدولي أن منظمة الأمم المتحدة تسعى جاهدة، بمختلف الوسائل، لتعزيز حقوق الإنسان وتحسين ظروف العيش للجميع.

١٣ - وأكدت من جديد أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية؛ وقالت إنه ينبغي الدفاع عن هذه الحقوق بالقوة ذاتها إذا أريد مواجهة تحديات الغد الاقتصادية والاجتماعية، لأن هذه الحقوق لا يمكن فصلها عن الحقوق المدنية والسياسية.

١٤ - وقالت إنه ينبغي الدفاع بفعالية عن حقوق الطفل، وحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات (كيفما كانت)، والأشخاص المعاقين أو الجماعات الضعيفة، وكذلك حق السكان الأصليين، الذين ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم لهم. وإن من الواجب تحسين السياسات والبرامج الرامية إلى القضاء على العنصرية والتمييز العنصري، وإنها تأمل في أن يجد التعليم في مجال حقوق الإنسان مكانه بسرعة في إطار التعليم الابتدائي.

١٥ - وواصلت كلامها قائلة إن أعمال حقوق الإنسان أمر مستحيل بدون تعاون وتوافق للآراء على الصعيد الدولي. وأكدت عزمها على الانفتاح للحوار ورغبتها في إنجاز الولاية التي أسندت إليها. وقالت إنها ستحرص من أجل ذلك على تعزيز الثقة في الأعمال التي تضطلع بها المفوضية، المؤسسة الدولية المتفانية في سبيل مبدأ تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها في جميع بلدان العالم، وذلك بروح من العدل والحياد والموضوعية.

١٦ - وقالت إنه ينبغي للدفاع عن حقوق الإنسان ليس فحسب التمكين من تعزيز هذه الحقوق، وإنما أيضا ينبغي العمل لفائدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفادي المآسي الإنسانية وأوجه المعاناة وضمان رفاهية الأفراد والأمم.

١٧ - السيد إمبا ألو (غابون): طلب توضيحات بشأن العمل الذي ستضطلع به المفوضية لفائدة الحق في التنمية، كما طلب من المفوضية السامية أن تضمن توزيعا جغرافيا عادلا للوظائف ذات المسؤولية داخل المفوضية التي ينبغي أن تكون صورة للعالم المعاصر.

١٨ - السيد فولتشي (إيطاليا): إرتأى، مذكرا بأن ١٩١ بلدا صادقوا على اتفاقية حقوق الطفل، بينما لا تضم منظمة الأمم المتحدة سوى ١٨٥ دولة عضو، أن تسعى المفوضية جاهدة لكي تجعل البلدين الوحيدين اللذين لم يصادقا بعد على الاتفاقية، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، يفعلا ذلك دون تأخير. كما أعرب عن أمل الوفد الإيطالي في أن يجري التعريف بشكل أفضل بلجنة حقوق الطفل وبأعمالها لا سيما أن هذه اللجنة قد شرعت في إعداد مجموعة قوانين حقيقية متعلقة بحقوق الطفل. وقال أخيرا إن إيطاليا تود معرفة مدى مشاركة المفوضية في إعداد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المقبلة.

١٩ - السيد ريس رودريغيز (كوبا): قال إنه يتفق في الرأي مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أن الذكرى السنوية الخمسين لإعلان حقوق الإنسان تعتبر مناسبة جيدة لتقييم التقدم المحرز، لكنه يعتقد أنه يجب أيضا النظر إلى المستقبل، واتخاذ التزامات جديدة ووضع خطط للأنشطة لفترة الألف سنة المقبلة. وأضاف، فيما يتعلق بالنظر في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا في وسط الفترة، أن الوفد الكوبي يود معرفة ما إذا كانت المفوضية السامية تعتزم القيام بمبادرة ملموسة لتسهيل تطبيق الفقرة ١٧ من الجزء الثاني من الإعلان.

٢٠ - وقال إن كوبا تؤكد من جديد أنها مستعدة للمشاركة في العملية الحكومية الدولية لإعادة هيكلة مركز حقوق الإنسان. غير أن كوبا تؤيد موقف حركة بلدان عدم الانحياز القاضي بأن تكون عملية إعادة هيكلة مفوضية حقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان، خاضعة للجمعية العامة في نهاية المطاف.

٢١ - وقال إن الوفد الكوبي يرى من الواجب إيلاء اهتمام أكبر للحق في التنمية. وإن الوفد يود معرفة ما تعتزم مفوضية حقوق الإنسان عمله من أجل التحضير للمؤتمر العالمي بشأن العنصرية والتمييز العنصري واضطهاد الأجانب وسائر أشكال التعصب ودعم هذا المؤتمر كما أوصت بذلك لجنة حقوق الإنسان.

٢٢ - وقال إنه يرى من الواجب فورا إعادة التوازن إلى التوزيع الجغرافي لموظفي المفوضية بحيث يشارك مواطنون من بلدان الجنوب في عملية إعادة الهيكلة منذ البداية.

٢٣ - السيدة روبنسون (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): قالت ردا على ممثل غابون، إنها تؤيد نهجا متوازنا لكلا نوعي حقوق الإنسان، لا سيما في أفريقيا، الأمر الذي لن يكون من شأنه سوى تسهيل توافق الآراء. وقالت إنها ستتقدم أمام اللجنة الثانية لحثها على إدماج الحق في التنمية بشكل أكبر في مناقشاتها. وإن

المفوضة السامية ترى أن موضوع عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر في عام ١٩٩٨ المعنون "الفقر وحقوق الإنسان والتنمية" سيتمكن من النظر في المسألة بالسعي وراء اتفاق أوسع ووسائل عملية لتعزيز الحق في التنمية.

٢٤ - وأشارت المفوضة السامية إلى أنه نظرا للطابع العالمي لوظيفتها، فإنها تولي اهتماما كبيرا للتوزيع العادل لوظائف المفوضية. وإنها ستحرص على أن يتم شغل منصب وكيل المفوض السامي من هذا المنظور وأنها بادرت إلى طلب ترشيحات جديدة لمنصبين إداريين، من أجل تشجيع التوزيع الجغرافي العادل.

٢٥ - وردا على ممثل إيطاليا، قالت المفوضة السامية إنها تقترح فتح حوار من أجل حث الدولتين اللتين لم تصادقا بعد على اتفاقية حقوق الطفل على فعل ذلك. وإنها تتعهد بالتعريف بشكل أفضل بالأنشطة التي تضطلع بها أجهزة متابعة المعاهدات. وأضافت أنها تتابع عن كثب المناقشات المتعلقة بإنشاء محكمة جنائية دولية. وستحرص، بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية، على أن يخصص النص النهائي للنظام الأساسي للمحكمة حيزا كبيرا لحقوق الإنسان.

٢٦ - وردا على ممثل كوبا، أشارت المفوضة السامية إلى أنها تولي اهتماما كبيرا لسياسة الترشيد الواردة في الفقرة ١٧ من الجزء الثاني من إعلان فيينا وأنها تحرص على ذلك.

٢٧ - السيدة كابا (كوت ديفوار): أعلنت أن الانضمام العالمي للصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان أمر هام غير أنه يجب اعتماد نهج عملي في مجال التطبيق. وإن الوفد الإيفواري يرى أن المجتمع الدولي يجب عليه أن يساهم في إيجاد الظروف الملائمة لاحترام حقوق الإنسان، ولا سيما في البلدان النامية. وقالت إنه يجب، على الخصوص، تكثيف التعاون من أجل التنمية ومكافحة الفقر، وتسهيل وصول الجميع إلى التعليم والصحة والتغذية والخدمات الاجتماعية الأساسية، وتعزيز حقوق الإنسان بالحكم الصالح ودولة القانون، وتشجيع منع الانتهاكات من خلال دعم المؤسسات الوطنية، ودون الإقليمية والإقليمية في هذا المجال، وتشجيع التعليم في مجال حقوق الإنسان. وختمت كلامها قائلة إنه ينبغي أن يكون لدى المفوضية دائرة مكلفة بالتعاون الإقليمي.

٢٨ - السيدة أوتوليو (نيجيريا): قالت إن المفوضة السامية، بتركيزها على الحوار بين الحكومات، ستبذل الاختلافات القائمة في مجال تطبيق حقوق الإنسان. وأضافت أن انتواء المفوضة السامية أن تكون المدافع المعنوي عن المهمشين في المجتمع سيزيد من مصداقية وظيفتها ومن سلطتها. وقالت إنه ينبغي للمفوضية، بدون شك، أن تقوم بدور الوسيط والمنسق، بكل شفافية وبكل حياد، غير أنها أضافت أنها تساند غابون وكوت ديفوار لتأكيد أهمية المساعدة التقنية. وإنها تأسف لتسييس النقاش وتأمل في أن يستأنف على أسس أقل تشيعا.

٢٩ - السيد رازا نوشيراوا (ماليزيا): قال إنه في الوقت الراهن، يبدو أن مفهوم حقوق الإنسان أصبح يعتبر معارضا لمفهوم التنمية. ويخشى الوفد الماليزي أن يفتح هذا التصور الطريق أمام فرض شروط على البلدان النامية وأن يتخذ حجة لصالح السياسة الحمائية. وأعرب عن أمل الوفد الماليزي في أن يكون إدماج حقوق الإنسان في التنمية موضوع نقاش لتجنب هذا الخطر.

٣٠ - السيدة روبنسون: قالت، رداً على ممثلة كوت ديفوار، إن تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال دعم المؤسسات يشكل أولوية بالنسبة للمفوضية. وذكرت بأن المفوضية قد كلفت بتنسيق عقد التعليم في مجال حقوق الإنسان الذي أطلقتته الجمعية العامة في عام ١٩٩٥. وقالت إن سنة ١٩٩٨ ستكون هامة جداً في هذا الصدد نظراً للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبالذكرى الخامسة لإعلان وبرنامج عمل فيينا. وقالت فيما يتعلق بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية، إنه لم ينص على إنشاء أية دائرة في المفوضية، التي ستواصل رغم ذلك إيلاء هذا الموضوع الاهتمام المطلوب.

٣١ - وردا على ممثل ماليزيا، قالت المفوضية السامية إنها مدركة للنقاش الجاري بشأن تعارض حقوق الإنسان والحق في التنمية. وترى أنه يجب تعميق هذا النقاش مع الأخذ في الاعتبار مختلف التصورات التي تشجع، من جهة، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية، ومن جهة أخرى، الحقوق السياسية والمدنية لأن جميع هذه الحقوق لا يمكن فصلها بعضها عن بعض. وقالت إنه يجب، بوجه خاص، العمل على عدم المساس بأولئك الذين هم في أشد الحاجة للدعم من أجل ممارسة حقهم في التنمية. وإن المفوضية السامية ترى أن اللجنة الثانية والثالثة يمكنهما أن تنظرا معا في مسألة الحق في التنمية من حيث ارتباطها بحقوق الإنسان والتنمية.

٣٢ - السيد باوم (ألمانيا): عبّر عن ارتياحه للجهود التي تبذلها المفوضية السامية في سبيل تعزيز حقوق الإنسان على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان فيينا، لا سيما من خلال إدماج حقوق الإنسان في جميع الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، مع الحرص على التعريف بحقوق الطفل والمرأة وفرض احترامها، من خلال التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وعلى الحق في التعليم، والبحث عن حلول لمشكل الفقر المدقع وأثره. وقال إنه يطلب توضيحات بشأن برنامج المفوضية فيما يتعلق بالاحتفاليين المقرر إجراؤهما في عام ١٩٩٨.

٣٢ - السيد وينيك (الولايات المتحدة الأمريكية): شدد على أهمية التعاون مع المؤسسات الدولية لتعزيز حقوق الإنسان وسأل المفوضية السامية عما تنوي عمله لحث الحكومات على التعاون مع الممثلين الخاصين وتنفيذ استنتاجاتهم. وشدد على أنه حتى وإن يكن التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان هدفاً قيماً، فالأهم من ذلك هو ضمان تطبيقها.

٣٣ - وقال إن الولايات المتحدة ترى، دون مساس بالحق في التنمية، الذي هو جزء من حقوق الأشخاص غير القابلة للتصرف، إن احترام الحقوق المدنية والسياسية هدف يمكن بلوغه فوراً، وإن التنمية غير الكافية ليست مبرراً لانتهاك هذه الحقوق. وإن فعالية الدولة هي، كما أكد البنك الدولي، عامل حاسم في التنمية: والحال أن هذه الفعالية تعتمد هي نفسها على ثقة المواطنين في الدولة.

٣٤ - وسأل المتكلم المفوضية السامية عما تعتزم عمله لتعزيز إدماج مسألة حقوق الإنسان في أنشطة مؤسسات الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز - البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية. وألح على الدور الذي يمكن أن تؤديه المفوضية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين سواء في منظومة الأمم المتحدة أو في سياسات الدول الأعضاء.

٣٥ - وفي معرض التأكيد على أن معايير العمل مواتية لعصر العولمة أكثر من أي وقت مضى، اقترح المتكلم أنه ينبغي مضاعفة الجهود وبصفة خاصة من أجل حماية الأطفال.

٣٦ - السيد ستروغال (النمسا): قال إن المناسبتين اللتين سيحتفل بهما في عام ١٩٩٨ ستتيحان الفرصة لتجديد الزخم المكتسب في فيينا واتخاذ مبادرات لكي يفضي إلى إجراءات عملية على صعيد البلدان. واقترح أنه يجب ربط برامج التعاون التقني بشكل أوثق بمعاهدات حقوق الإنسان وأنشطة هيئات الإشراف على المعاهدات فضلا عن المراكز الميدانية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة بصفة عامة. وبصدد موضوع المعلومات، أشاد المتكلم بموقع المفوضية على شبكة ويب واقترح أنه يمكن استخدامه كذلك في تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان وفي تسهيل الإعداد العملي لاحتفالي عام ١٩٩٨.

٣٧ - السيدة روبنسن (مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان): أوضحت، في ردها على سؤال ممثل ألمانيا أن لكل الاحتفالين المتوقعين في عام ١٩٩٨ خاصيته وأهدافه. فالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ستكون مناسبة لإعادة تأكيد تعهد ينبغي أن يوضع في إطار التثقيف. فالإعلان وثيقة حية يجب أن تعاد قراءتها في سياق المناقشة الجارية ويمكن أن تستخدم في النهوض بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في إطار العقد.

٣٨ - أما بالنسبة لاستعراض الخمس سنوات، فهو يتيح الفرصة، بعد مضي خمس سنوات على مؤتمر فيينا، لتقديم كشف حساب صارم. وستقوم المنظمات غير الحكومية بدور هام في هذا الاستعراض الذي سيستمر طوال العام، حيث أنه سيبدأ أمام لجنة حقوق الإنسان ويستمر أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويواصل في النهاية أمام الجمعية العامة.

٣٩ - وردا على ممثل الولايات المتحدة، أشارت المفوضية السامية إلى أنها بدأت في تقييم أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة عموما في مجال حقوق الإنسان. وقالت إن هذا التقييم سيتيح تعداد ما تم على صعيد المؤسسات الديمقراطية، والجهاز القضائي، واللجان الوطنية لحقوق الإنسان، والتدريب فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقييم ما قامت به الأمم المتحدة من أجل أعمال إعلان فيينا، وخاصة فيما يتعلق بالفئات المستهدفة. وأن التقييم سيتيح تحديد مدى قيام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإدماج الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان وبالمساواة بين الجنسين في أنشطتهما. وقد بدأت المفوضية السامية حوارا مع هاتين المؤسستين بهدف تعزيز هذا الإدماج.

٤٠ - وأضافت، فيما يتعلق بموقع المفوضية على الإنترنت، أن من المأمول أن يصبح بشكل متزايد مصدرا للمعلومات وللخبرة الفنية وللتحليل. غير أن موارد المفوضية محدودة وينبغي أن يكون دورها بصورة أساسية دور اتصال ووساطة.

٤١ - السيدة برغوتي (فلسطين): أشارت إلى أن الحالة في الأراضي المحتلة ما زالت حرجية، ولاحظت أن المفوضة لم تذكر سوى غزة. وإن قصر عمل المفوضية على غزة سيكون متعارضا مع ولايتها التي تشمل الأراضي المحتلة بكاملها، بما في ذلك الضفة الغربية والقدس.

٤٢ - السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا): شددت على أنه من المهم إدماج التنمية البشرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورحبت بالعلاقات التي تعزز المفوضة إقامتها مع اللجنة الثانية. وأعربت المتكلمة، كما فعل ممثل إيطاليا، عن اعتقادها بضرورة التوصل إلى تصديق عالمي على اتفاقية حقوق الطفل.

٤٣ - وطالبت بأن تبلغ الدول الأعضاء بسرعة عن ردودها على اقتراح زيادة عدد أعضاء لجنة حقوق الطفل من ١٠ إلى ١٨. وفيما يتعلق باقتراح تجميع ست هيئات للإشراف على المعاهدات في لجنة واحدة، أعربت عن رغبتها في معرفة الهيئات المقصودة وأشارت إلى أن هذا التجميع لا يبدو عمليا ولا مستحبا.

٤٤ - السيدة مورغان (المكسيك): أعربت عن اعتقادها أن أنشطة المفوضية، القائمة على التعاون الدولي والحوار، ينبغي أن تفسح مجالا كبيرا للتدريب، ولتبادل المعلومات، ولدعم الهياكل الأساسية التقنية ولتعزيز المؤسسات. وكذلك لمشكلة العمال المهاجرين ومشكلة عقوبة الإعدام، التي تطبق في بعض البلدان رغما عن القانون الدولي. واقترحت أن تُنظم في عام ١٩٩٨ حملة عالمية للحق في الحياة، برئاسة المفوضة السامية لحقوق الإنسان.

٤٥ - السيدة روبنسون (مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان): أوضحت ردا على مراقبة فلسطين أنها ذكرت غزة بالتحديد لأن المركز الميداني للمفوضية موجود هناك؛ وبرغم أنه من الواضح أن ولاية المفوضية تشمل الضفة الغربية والقدس؛ فقد أوفدت من جهة أخرى أحد معاونيها إلى الموقع لاستطلاع الحالة.

٤٦ - وقالت المفوضة السامية ردا على ممثلة كوستاريكا إن المناقشة بشأن الحق في التنمية ينبغي أن تجري في سياق الموضوع المقترح لعام ١٩٩٨، وهو "الفقر وحقوق الإنسان والتنمية".

٤٧ - وأضافت أنه تجري حاليا مناقشة بشأن فعالية آليات وهيئات الإشراف على المعاهدات القائمة في مجال حقوق الإنسان، وبشأن تمويلها وسبل التعريف بأهميتها التي تعتبر فعاليتها شاغلا ذا أولوية بالنسبة للمفوضة السامية. وإنها تشدد على أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتشير إلى أن ذلك الموضوع سيكون من أحداث الساعة بصفة خاصة في عام ١٩٩٨. وذكرت أن كثيرا من المتكلمين شددوا على أهمية التدريب والمساعدة التقنية؛ وستوضح هذه المسألة من التحليل المتوقع لعام ١٩٩٨. وإن المفوضة تعتبر مصير العمال المهاجرين مشكلة ذات أولوية أيضا. وإن جميع الكلمات المدلى بها أبرزت أهمية احتفالات عام ١٩٩٨ التي ستتيح إفعال وتجديد التعهدات وتحديد سياسة متكاملة في مجال حقوق الإنسان.

٤٨ - السيد تشو (جمهورية كوريا): أعرب عن اغتباطه لأن المفوضة بذلت جهدا لتوثيق الروابط مع الأراضي المحتلة وأنها تعزز إعادة موازنة التوزيع الجغرافي للوظائف من المستوى العالي في المفوضية.

٤٩ - وأضاف أن المفوضة كانت محقة في التشديد على عالمية الآليات الدولية لحقوق الإنسان: إذ أن من واجب المفوضية أن تسهر على تضمين روح تلك الآليات في تشريعات الدول وممارساتها.

٥٠ - وفي معرض إعرابه عن قلقه إزاء بعض المقترحات الأخيرة التي تهدد بالنيل من سلامة النظام الدولي لحقوق الإنسان، شدد على أنه من واجب المفوضية المحافظة على هذه السلامة. وقال إنه يجب على المفوضية أن تسعى إلى تنويع المانحين وتعبئة التبرعات.

٥١ - السيدة تشيغاغا (زامبيا): رحبت بما أعربت عنه المفوضة السامية من اعتزام إقامة اتصالات وعلاقات أكثر فعالية بين جميع المناطق وتعزيز الثقة في المفوضية. وقالت إن إيلاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق التنمية نفس الأهمية التي تولى للحقوق المدنية والسياسية الاقتصادية سيساعد على التقريب بين الشمال والجنوب. وتساءلت عما إذا كان من المتوقع إنشاء جهاز مؤسسي لتعزيز حقوق المرأة وما إذا كانت المفوضية ممثلة في اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة وبالمساواة بين الجنسين.

٥٢ - السيد روغوف (الاتحاد الروسي): شدد على أهمية الحوار من أجل تعزيز حقوق الإنسان. ثم تصدى لمشكلتين هما مشكلة الجنسية ومشكلة حقوق الأقليات. وقال إن الحرمان التعسفي من الجنسية يؤدي إلى تجريد الأشخاص الذين يتعرضون له من حقوقهم؛ وحيث أنه يؤثر على الأطفال أيضا فهو ينتهك اتفاقية حقوق الطفل. وسأل المتكلم ما هي الطريقة التي تنوي المفوضية أن تحمي بها حقوق الأقليات وتعزز أحكام الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو عرقية وإلى أقليات دينية ولغوية.

٥٣ - السيدة روبنسون (مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان): ردا على ممثل كوريا، وافقت على ضرورة ضمان سلامة وفعالية الآلية الدولية لحقوق الإنسان. وأعربت عن الشكر لجمهورية كوريا لدعمها لتطوير موقع المفوضية على شبكة ويب ولمصرف معلومات المفوضية. وأوضحت أنها إذ تسعى إلى تعبئة مزيد من التبرعات، فليس ذلك من أجل تحسين الحالة المالية للمفوضية فحسب وإنما أيضا لأنه وسيلة لتأكيد عالميتها وإظهارها للثقة. ولكي تعمل المفوضية بكفاءة، تحتاج إلى توفر خدمات كفؤة في جنيف وإلى دعم من الحكومات.

٥٤ - وردا على ممثلة زامبيا، اعترفت المفوضة بوجود تباعد بين المناطق وتوقعت أن تساعد المناسبتان اللتان سيحتفل بهما في عام ١٩٩٨ في تعزيز العلاقات والتقريب بين وجهات النظر. وقالت إن المناسبتين ستوفران الفرصة لإعداد مستقبل أفضل للأجيال المقبلة. وفي ذلك الصدد، من الضروري وضع نوعي الحقوق على قدم المساواة والسعي إلى تحقيق توافق آراء.

٥٥ - وأضافت المفوضة السامية أن المفوضية عضو في اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين؛ وأنها تأمل أن تلتقي قريبا بممثل لتلك اللجنة وتعتزم دعم أعمالها. وردا على ممثل الاتحاد الروسي، وافقت على أهمية حقوق الأقليات ودعت إلى متابعة الحوار بشأن هذا الموضوع.

٥٦ - ومضت تقول إنها بوجه عام ترحب بالتعاون مع اللجنة الثالثة. وإن الحوار والعلاقات الشخصية ضروريان من أجل القيام بعمل فعال في مجال حقوق الإنسان، وذلك نظرا لقلة موارد المفوضية.

٥٧ - السيد علي حشاني (تونس): أشار إلى أن بلده قد أيد معظم صكوك حقوق الإنسان التي تم وضعها تحت إشراف الأمم المتحدة، وإلى أن الاتفاقيات تعلو على جميع القوانين الأخرى بموجب الدستور التونسي. وإن تونس، التي بدأت منذ حوالي عشر سنوات عملية لتحقيق الديمقراطية والتنمية، اضطلعت بسلسلة من الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز الديمقراطية والتعددية وتعزيز حقوق الإنسان، وفقا لأحكام الصكوك الدولية التي انضمت إليها. وقد أنشأت في عام ١٩٨٧ مجلسا دستوريا وعدلت مدونتي قوانينها الجنائية والمدنية، وعززت مناهضة التمييز بين الجنسين، وحسنت الأنظمة المتعلقة بالجنسية، وبالعدالة الإدارية والعمل، وبحماية المسنين والأحداث، وبمعالجة جنوح الأحداث، وبالاعتقال، وألغت الأشغال الشاقة واعتمدت بصفة خاصة في عام ١٩٩٥ مدونة لحماية الطفل ووضعت آليات لكفالة تطبيقها. وعلى صعيد الحريات العامة، اعتمدت قانونا بشأن تنظيم الأحزاب السياسية وعدلت قوانينها الانتخابية بهدف توسيع نطاق مشاركة المعارضة في السلطة التشريعية وتشجيع التعددية. وأنشأت مجلسا أعلى للاتصال واتخذت تدابير تهدف إلى حماية الصحفيين من أي رقابة أو تدخل في أنشطتهم وضمان حرية التعبير وحرية الرأي. وأنشأت لجنة عليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقدمت مساهمة هامة في أعمال لجنة تنسيق المؤسسات الوطنية كما أشير في الوثيقة A/52/468.

٥٨ - وقال إن تونس قد أدخلت تعليم حقوق الإنسان في جميع مراحل نظامها التعليمي، وأنشأت في آذار/مارس ١٩٩٥ لجنة وطنية للثقيف في مجال حقوق الإنسان تندرج في منظور تنفيذ عقد الأمم المتحدة للثقيف في مجال حقوق الإنسان. والوفد التونسي حريص على تأكيد أن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قد استلهمت الخطة التونسية في نطاق صياغة الخطط الوطنية للثقيف في مجال حقوق الإنسان.

٥٩ - ومضى يقول إنه رغم ما تحقق من تقدم في مجال حقوق الإنسان، لا بد من ملاحظة عدم زوال التعصب والبؤس وأنهما ما زالا يهددان المكاسب التي تحققت. غير أن تونس تعتبر التسامح أحد القيم الأساسية لتقاليدھا الدينية والاجتماعية والتاريخية. ويترجم إسهامها في إحلال روح التسامح على الصعيدين الإقليمي والدولي في اعتماد ميثاق قرطاجنة في عام ١٩٩٥ الذي صيغ في إطار سنة الأمم المتحدة للتسامح، والذي يهدف بصفة خاصة إلى تعزيز التعاون بين بلدان حوض البحر المتوسط. كذلك من شأن العمل الذي اضطلعت به تونس في هذا المجال أن يفضي إلى إنشاء محفل للحوار الثقافي في منطقة البحر المتوسط ومحفل للتسامح وحقوق الإنسان، بفضل تعاون منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

٦٠ - واستطرد يقول إن تونس رحبت مع الارتياح بالإعلان المتعلق بالحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٨٦، وكذلك بإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين كرسا الحق في التنمية باعتباره من حقوق الإنسان. وشدد المتكلم على أن أعمال الحق في التنمية يفترض وجود علاقات اقتصادية منصفة بين الدول ومناخ اقتصادي موات وقيام الهيئات والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة بدور هام في هذا الصدد.

٦١ - السيد فالنسيا (اكوادور): أشار إلى أن حقوق الإنسان تشكل مع السلم والتنمية إحدى الأفكار الموجهة التي ألهمت إنشاء الأمم المتحدة، وشجب قلة التقدم المحرز في ذلك المجال. وقال إن الإفلات من العقاب، وكرامية

الأجانب، والتمييز ضد المرأة، والتعصب العرقي والديني، والهجرات الجماعية، ومشكلة اللاجئين، والمنازعات المسلحة والإرهاب وعدم سيادة القانون أمور تهدد السلم والاستقرار الدوليين وتضر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكما أكد الأمين العام في تقريره عن برنامج إصلاح الأمم المتحدة (A/51/950)، فإن الدفاع عن حقوق الإنسان هو أحد المهام الأساسية للمنظمة. وإن التعاون الدولي من أجل تحقيق احترام تلك الحقوق ينبغي أن يستلهم خمسة مبادئ رئيسية هي: مسؤولية الحكومات، عمل المجتمع الدولي لتعزيز احترام حقوق الإنسان ومكافحة انتهاكاتهما، وعدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة، وتكامل مختلف الآليات الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان، وإدماج المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الجامعية والسكان في العمل الدولي للدفاع عن حقوق الإنسان.

٦٢ - وأشار المتكلم إلى إعلان فيينا الذي أكد عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة مع الاعتراف بوجوب أخذ الخصائص الوطنية في الاعتبار، مقارنا إياه بالإعلان الذي أصدره وزراء خارجية حركة بلدان عدم الانحياز في ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧، والذي حث الدول على القيام، بأسرع ما يمكن، بتضمين دساتيرها وتشريعاتها ضمانات للتمتع بحقوق الإنسان دون أي تمييز.

٦٣ - ولاحظ المتكلم أن الحق في التنمية لا يمكن تعريفه بأنه خلاصة للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولا يلتبس مع التنمية ذاتها. وعلى الحكومات أن تكفل التمتع بالحق في التنمية، ولكن على المجتمع الدولي واجب لا يقل عن ذلك، بقيادة الأمم المتحدة، ويتمثل في اتخاذ تدابير مستلهمه روح التضامن، لمساعدة الحكومات في هذه المهمة. وأكد المتكلم أهمية الاجتماعات الدورية التي يعقدها رؤساء هيئات الإشراف على المعاهدات من أجل تلافي ازدواجية العمل، والمشاركة في الموارد، وتعزيز التعاون. وذكر أن إكوادور تؤيد معظم التوصيات التي قدمها رؤساء تلك الهيئات. وتؤيد بصفة خاصة إصلاح نظام تقديم التقارير ودمج هيئات الإشراف على المعاهدات. وأكد أن اجتماعات الدول الأطراف في المعاهدات لا يجب أن تقتصر على انتخاب أعضاء جدد في هيئات الإشراف على المعاهدات، وإنما يجب أيضا أن تصوغ مبادئ توجيهية لتحسين فعالية تلك الهيئات.

٦٤ - وأردف يقول إن إكوادور تؤيد عقد مؤتمر عالمي معني بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وأشكال التعصب المرتبطة بذلك في عام ٢٠٠١ على الأكثر.

٦٥ - وقال إن الاشتراك على نطاق واسع في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان سيكون موافيا لتسهيل الوعي بأن احترام حقوق الإنسان لن يلبي آمال وطموحات جميع الشعوب فحسب، وإنما سيلبي أيضا مصالحها الأساسية ومطالبها المشروعة. وسيوفر هذا الاحتفال الفرصة لبحث التقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا وإعمال البرامج المتعلقة بحقوق الإنسان.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥
